



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

# الفهرس

مقدمة

راي الشخصي

1-أنواع الشركات ..... 6-8

-الشركات المحظورة

-الشركات المختلطة

-الشركات النقية وراي كتاب الأسهم المختلطة فيها

2-حكم شرا الأسهم ..... 15-9

-الاسهم المحظورة

-الأسهم النقية

-الأسهم المختلطة

3-تنقية الاسهم ..... 16-15

-راي معيار الايوفي

-طريقة تنقية الأسهم

-راي كتاب الأسهم المختلطة

4-طبيق يسهل عملية بحث في الأسهم الأجنبية ..... 16

المراجع ..... 17

## شرعية الأسهم الأجنبية

### مقدمة

لم يواجه الدين تحدي كالذي يواجهه اليوم امام أسواق المال وطريقة عمل المصارف وانماط التمويل لما فيه من تطورات سريعة. فقد اختلفت الآراء نحو العديد من المواضيع والأدوات المستخدمة ومدى شرعية التعامل بها. ولا يخفى عننا جهد العلماء واصرارهم في هذا التحدي ومثابرتهم في تعليمهم هذا المنهج او مشاركتهم المتواصلة في الندوات المصرفية الإسلامية واللجان الشرعية وتوصلهم للعديد الأدوات الإسلامية. ولا يزال طريق العلم في التمويل الإسلامي في بداياته ويتطلب العديد من الخطوات الاضافية لاستكمال مسيرته

الفقهية.



## ملخص البحث

تكون الأسهم الأجنبية اما أسهم مختلطة وهي التي تكون فيها المخالفات الشرعية فيها بسيطة او تكون أسهم محظورة والتي أساس نشاطها حرام. بالنسبة للأسهم المحظورة فلا خلاف على تحريمها. واما الأسهم المختلطة بالنسبة لمعايير الايوفي وهيئة الحراجي الشرعية فيرون بعدم جواز التعامل مع الشركات المختلطة الا للضرورة او المصلحة العامة تحت شروط معينة. ويرون بأن من الأفضل الاتجاه نحو الأسهم النقية. واما بالنسبة لكتاب الأسهم المختلطة فيرى ان الاسهم اما تكون مختلطة او محظورة ولا وجود لاسهم نقيه ويرى بجواز شراء الأسهم المختلطة إذا كان المحرم يسير وبالنسبة لبعض الفقهاء الاخرون يرون بعدم جواز شراء الأسهم المخلطة قطعا.

## راي الشخصي

أرى بعدم الاستثمار بالشركات المختلطة (الأجنبية) الا للضرورة القصوى وعدم توافر بدائل لسبب الخلاف عليه واحتمالية الدخول في الربا والمعاملات المحرمة. تتوافر العديد من البدائل وحتى ان اختلف بعض الباحثين في الأسهم النقية فالاستثمار بها عوضا عن المختلطة هو بذل للسبب. ومجال الحوكمة الإسلامية في نمو سيكون الاستثمار في المستقبل أكثر ضمانا بإذن الله. ولكن في الوقت الراهن افضل الاخذ في الحديث الشريف "من ترك شيئا لله عوضه الله خيرا".

## أنواع الشركات المساهمة حسب نشاطها التجاري

تم تقسيم الشركات حسب نشاطها التجاري الى ثلاث اقسام ولكل منها حكم شرعي في التداول في أسهمها.



### أ- الشركات المحظورة او المحرمة:

الشركات المحظورة هي الشركات التي أساس نشاطها حرام كالتجارة في الخمر وبيع لحم الخنزير وما الى ذلك.

### ب-الشركات المختلطة:

هي شركات أصل نشاطها حلال وغلب على تمويلاتها واستثماراتها العقود المباحة. ولكن تتضمن نسبه ضئيلة من التمويلات المحرمة مثل الربا. وهذا النوع الذي يغلب على الأسهم الأجنبية.

### ج-الشركات النقية:

هي الشركات المساهمة التي يكون نشاطها وتمويلاتها حلال وليس فيه من المعاملات المحرمة. فهناك معايير قياس لنقاء الشركة بما معناه الضوابط التي يتم تحديد الشركة على انها نقية.

## راي الكاتب إبراهيم السكران (كتاب الأسهم المختلطة) في موضوع الأسهم النقية

يرى (كتاب الأسهم المختلطة) ان "المعيار الذي قسمت هذه الشركات المساهمة على أساسه، يتعارض مع القواعد الشرعية والواقع المشهود" وخلصه راي الكتاب ان نظرية الأسهم النقية لا تنسجم مع القواعد الشرعية والواقع. ويتعسر اثبات ان الشركة لم يختلط أموالها بأموال شركات مختلطة أخرى. وان الشركات الموجودة اليوم جميعها مختلطة.

فسر الكاتب رايه في الموضوع عبر خليلين:

2- خلل في موضوع المعيار

1- خلل في زمن المعيار

## 1-الخلل في زمن المعيار:

يرى الكتاب ان معايير المحددة لنقاء الشركة لا يلتزم بدراسة وتحليل القوائم المالية لكافة الفترات في الشركة كما انه لم يلتزم بوضع معايير لاختبار مدى التزام الشركة في خططها المستقبلية. فقط يكتفي بدراسة اخر قائمة مالية للدورة الربع سنوية. فاذا كانت القوائم السابقة مكدسة بالاستثمارات الربوية ولكنها في اخز قائمة لم تودع بالربا فهذا ليس دليل كافي على ان هذه الشركة ستبقى على هذه السياسة مستقبلا. بل فالغالب يكون عكس ذلك. فلا يجوز الجزم بنقاء الشركة فقط لهذا السبب. فقد يكتشف المساهم الذي ساهم في هذه الشركة ان بعد شرائه ومشاركته قد مارست الشركة عددا من التمويلات المحرمة. فهل يعفى المساهم من التخلص من الأرباح المحرمة في هذه الفترة؟

## 2-الخلل في موضوع المعيار:

يرى الكتاب ان الكثير من الناس يجزم بنقاء الشركة فقط بالنظر الى القروض الشركة ولا ينظرون غالبا الى الممارسات الأخرى. فان التحقق من عدم اختلاط الأموال لا يقتصر فقط على الاقتراض بالأدوات الإسلامية فقط. فمثال هناك العديد من الشركات تقوم بأبرام عقود التامين التجاري وهي غير مشروع الا انه يتم تجاهلها في تصنيف الشركات من ناحية النقاء والاختلاط. ومثال اخر تقوم الشركات بتوظيف او استثمار الفائض من أموالها في شركات مختلطة لتنميتها فتكون بدورها قد اختلطت أموالها ومع ذلك لا يتم استبعادها من قائمة الشركات النقية. وغير تعامل الشركات بالمشتقات المالية وعدم استبعادها من الشركات النقية.



## حكم شراء أسهم كل نوع من الشركات.

### أ- حكم اشراء الأسهم المحظورة او المحرمة:

لا يختلف أحد على عدم جواز شراء سهم الشركات التي أصل نشاطها حرام او يغلب عليها الاستثمار المحرم. ولكن حسب معيار الايوفي للأوراق المالية 21 يرى ان إذا أراد شخص ان يشتري أسهم هذا النوع من الشركات فيجب ان تكون حصته كبيره فيها ويكون قادرا على تغيير واقع الشركة وتحويلها الى متوافقة مع الشريعة.

### ب- حكم شراء أسهم الشركات النقية:

اختلف كتاب الأسهم المختلطة في مدى صحة وجود هذه الشركات ولكن بشكل عام حسب مصادر الايوفي والفقهاء فقد اتفقوا بجواز شرائها

### ج- حكم شراء أسهم الشركة المختلطة (الشركات الأجنبية) :

تنقسم الآراء حول حكم شراء أسهم الشركة المختلطة حسب كلا من:

3-اراء بعض الفقهاء وراي هيئة الراجحي الشرعية.	2-كتاب الأسهم المختلطة (لإبراهيم السكران)	1- معيار الايوفي للأوراق المالية 21
--	--	--

## 1-حسب معيار الايوفي:

يجوز شراء أسهم الشركة المختلفة بشروط ومنطلق القول في الجواز هو **الحاجة والمصلحة العامة**. وان الربا محرم ولكن المساهم في هذه الشركات لا يباشر بالربا والشروط هي:



### 1- (ان لا تنص في نظامها ان من أهدافها التعامل المحرم).

فالمقصود في هذا الشرط ان جواز التعامل في مثل هذه الشركات لا يكون الا إذا كان المحرم ليس مقصودا بالعقد. فاذا نص في نظام الشركة ان من أهدافها نشاط محرم، يكون مقصودا في العقد ويكون محرم حتى وان قل نسبة هذا المحرم.

### 2- (ان لا يبلغ اجمالي ما اقترضته بالربا 30% من قيمتها السوقية).

والمقصود ان إذا كان المحرم في الشركة يسير فلا اشكال فيه وضابط اليسير هو الثلث حسب قول الرسول الكريم: "الثلث والثلث كثير".

في بعض الهيئات الشرعية قالوا ان لا يبلغ اجمالي مقترضته بالربى من قيمتها السوقية او من مجموع الموجودات **ايهما أكثر** وبهذا أرادوا ان يوسعوا الدائرة أكثر لتشمل عددا أكثر من الشركات.

### 3- (ان لا يبلغ أجمالي المودع بالربا 30% من قيمتها السوقية).

أي انه إذا كان لديها فائض وارادات استثماره تودعه في أحد البنوك وتأخذ عائد فيشترط ان لا يتجاوز البلغ الذي اودعته لتأخذ الفائدة عليه 30% من القيمة السوقية.

### 4- (ان لا يتجاوز الايراد الناتج من المحرم 5% من اجمالي الايرادات).

فاذا تم إيداع مبلغ في بنك ربوي على سبيل المثال يجب ان لا يتعدى العائد الربوي 5% من اجمالي الارادات. والسبب في اخيار 5% انه ضابط اليسيير عرفا. ففي العرف المحاسبي إذا كانت الإيرادات 5% فما تحت له ان يدرجها تحت مسمى ارادات أخرى وعدم الإفصاح عنها.

يكون مرجع تحديد النسب اخر ميزانية للشركة

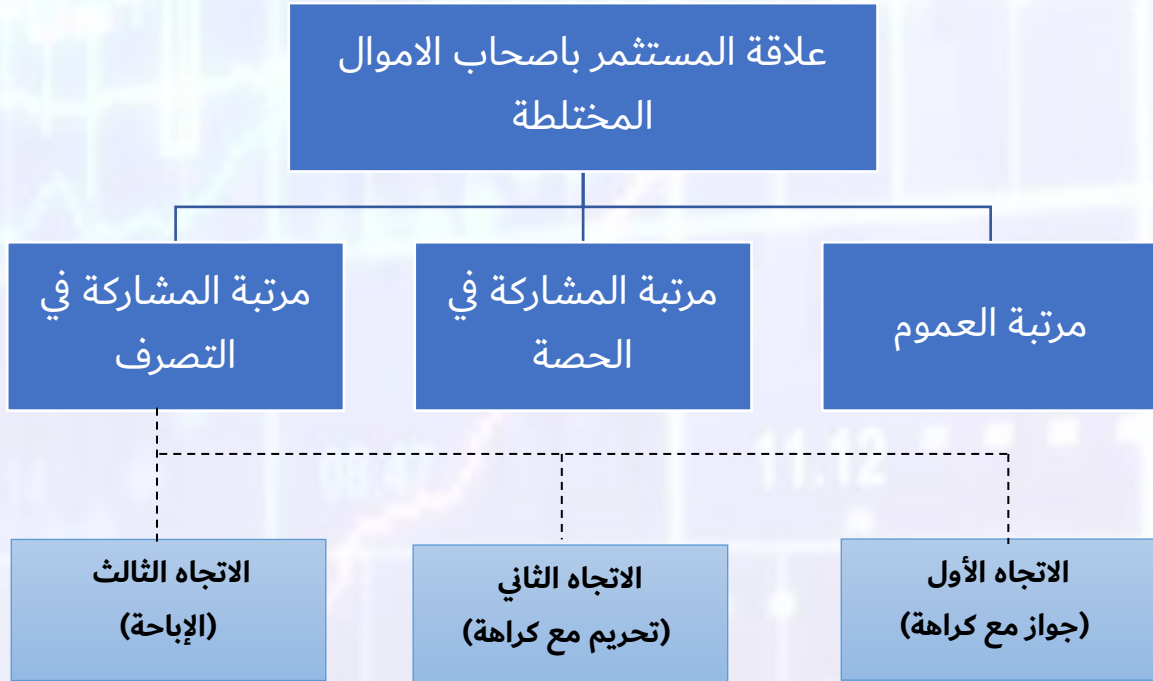
## 2- حسب كتاب الأسهم المختلطة (إبراهيم السكران)

### استنتاج وراي الكاتب

1- إذا غلب على الشركات المختلطة التصرفات غير الشرعية في تمويلاتها واستثماراتها فإنه يحرم المشاركة فيها. وإذا كانت يسيره فإنه يجوز التعامل بها.

2- ان جواز المساهمة في الشركات المختلطة ليس من باب الصواب المقابل للباطل. انما من باب الترجيح والموازنة بين ادلة الجواز وادلة التحريم ذلك ان كلا القولين فيهما وجهه وقوه لا تخفى.

في الكتاب تم تقسم علاقة المستثمر بأصحاب الأموال المختلطة الى ثلاث اقسام:





## الأولى: (مرتبة عموم المعاملة):

بمعنى علاقة بيع وشراء او قبول الهدية ونحوها. اختلف الفقهاء على جواز ذلك وكان لكل منهم شرط يبيح التعامل بها:

- 1- ان يتيقن نوع المال: أي يتأكد من مصدر المال المقدم له اهو من عين محرمه ام مباحه.
- 2- ان يكون المال المختلط مستورا: ان يكون المال الحرام مختلط بمال حلال ويسير فينظر الى الغالب.

## الثانية: (مرتبة المشاركة في الحصة):

ان يقدم المستثمر مال سواء لشريك كافر او مسلم لراس مال الشركة مختلطة بمال حرام **(ويكون الشريك المسلم هو المتحكم)**

\*اتفقت المذاهب الفقهية (الحنفية، المالكية، الشافعية، الحنبلية) على جواز الشراكة إذا لم يكون التحكم من قبل الشريك الكافر.

## الثالثة: (مرتبة المشاركة في التصرف):

ان يقدم المستثمر مال لشريك كافر او مسلم لراس مال مختلط بمال حرام **(ويكون الشريك الكافر هو المتحكم) وهي اغلب الشركات الأجنبية**

## انقسم العلماء الى ثلاثة اقسام في المرتبة الثالثة (حكم المشاركة في التصرف)

**-الاتجاه الأول: ذهب الى جواز هذه الشركة من الكراهة، وهذا جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم**

قال الكاساني الحنفي "تصح المضاربة بين اهل الذمة وبين المسلم والذمي والحبّي المستأمن، حتى لو

دخل حربّي دار الإسلام بأمان. فدفّع ماله الى مسلم مضاربه او دفع الية مسلم ماله مضاربه فهو جائز"

قال زكريا الانصاري الشافعي "وتكره مشاركة الذمي ومن لا يحترز من الربا ونحوه وان كان التصرف

مشاركهما"

قال ابن قدامة الحنبلي " فأما المجوسي فأن احمد كره مشاركته ومعاملته وهذا والله اعلم على سبيل

الاستحباب لترك معاملته والكراهة لمشاركته وان فعل صح لان تصرفه صحيح"

**2-الاتجاه الثاني: ذهب الى المنع من هذه الشركة ابتداء وكراهتها إذا وقعت وهذا مذهب المالكية**

قال الحطاب الرعيني المالكي " واما مشاركة الذمي فالظاهر من كلامه في المدونة انها صحيحة وان كانت لا

تصح ابتداء" وأكمل " وان علم سلامته من عمل الربا وتجر الخمر فلا شيء عليه.... والظاهر ان حكم مشاركة

المسلم الذي لا يحافظ على دينه في التصدق بالربح كذلك"

**3-الاتجاه الثالث: ذهب الى اباحة هذه الشركة مطلقا دون كراهة وهذا مذهب الظاهرية ورواية عند الحنابلة.**

قال أبو محمد ابن حزم الظاهري "من عجائب الدنيا تجويز ابي حنيفة ومالك معاملة اليهود والنصارى وان

اعطوه دراهم الخمر والربا، ثم يكرهون مشاركته حيث لا يوقن بانهم يعلمون بما لا يحل، وهذا عجب جدا، واما

نحن فانا ندرى انهم يستحلون الحرام كما ان في المسلمين من لا يبالي من اين اخذ المال الا ان معاملة

الجميع جائزة مالم يوقن حراما فاذا ايقناه حرم اخذه من كافر او مسلم"

### 3- آراء بعض الفقهاء وهيئة بنك الراجحي الإسلامية في موضوع الأسهم

#### المختلطة

1- الشيخ سعد الخثلان الشيخ الدكتور عبد العزيز الفوزان والقرضاوي أفادوا بعدم جواز التعامل بها قطعاً بما أنها تم التعامل فيها بالربا.

2- هيئة الراجحي تتبع نفس معايير الإيوفي وشروطها في التعامل بالأسهم المختلة

#### احكام تنقية الأسهم وطريقتها.

##### 1- حسب (معياري ايوفي):

إذا تم المساهمة في شركة مختلطة وجب التخلص من الأيراد المحرم.

1- إذا حققت الشركة أرباح: يكون على مالك السهم بعد صدور القائمة المالية التخلص من الأيراد المحرم.

ففي وقت توزيع الأرباح وجب عليه التخلص نسبة من الأرباح الموزعة وان لم توزع أرباح فقد احتجزتها

وصارت جزء من الشركة فبالتالي يرتفع سعر سهمها فوجب أيضاً التخلص منه.

2- إذا لم تحقق أرباح: وجب عليه التخلص أيضاً من الأيراد المحرم. لان خسارته ستكون أكثر لول م يكن هناك

أيراد محرم.

##### كيفية حساب ما يجب التخلص من الأيراد المحرم حسب معيار الإيوفي؟

1- استخراج قيمة الأيراد المحرم

2- تقسيم قيمة الأيراد المحرم على عدد الأسهم. فتعتبر هذه قيمة الإيرادات المحرمة من كل السهم

3- يضرب المساهم القيمة السابقة بعدد الأسهم التي يملكها بالشركة.

## \* لا يجوز الانتفاع بالعنصر المحرم نهائيا حتى ولو كان انتفاع معنويا

مثال: تأخذ الشركة الإيرادات المحرمة من استثماراتها وتوظف هذي الإيرادات هذه بأنشطة خيرية وتنشر دورها في المساهمة الاجتماعية وهي بالأساس من إيرادات محرمة.

## 2-حسب (كتاب الأسهم المختلطة):

1-ان الإيرادات اليسيرة من الأموال الغير مشروعته التي تخلقها الحصة قبل شراء المساهم لها لم يستلمها المساهم الجديد أصلا. فليس عليه التخلص منها

2-الحصة المختلطة قبل المساهمة بمعنى النسب اليسيرة التي كونتها الشركة في موجوداتها بتعاملات غير شرعية تعود الى قاعدة المحرم لكسبة فاذا اشترى المساهم الجديد هذا الحصة المختلطة الشائعة في مكونات الشركة بعقد شرعي صحيح فأنها أموال مباحة بالنسبة له.

"عوائد السهم ليست انعكاسا تاما للتمويلات والاستثمارات اليسيرة المحظورة بس هي خاضعة لحزمه واسع من العوامل الاقتصادية وبالتالي فان التمويلات وفوائد الايداعات المحظورة ليست المؤثر الوحيد على القيمة السلوقية لاسهم الشركة"

## تطبيق تصفية الشركات الأجنبية. (Zoya)

يساعد هذا التطبيق بعمل الحسابات الازمة لمعرفة ما إذا كانت الشركة متوافقة او غير متوافقة مع الشريعة لتسهيل عملية الشراء.



## المصادر المستخدمة للبحث

(كتاب الأسهم المختلطة)

<https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%B7%D9%87-pdf>

(الايوفي معيار)

<https://www.youtube.com/watch?v=S-6HokBGPWM>  
[Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions \(aaoifi.com\)](http://AccountingandAuditingOrganizationforIslamicFinancialInstitutions(aaoifi.com))

(الشيخ القرة داغي-تنقية الأسهم)

[al-sharq.com](http://al-sharq.com) :تنقية الأسهم أو الأموال المختلطة واجبة

الأسهم المختلطة (الشيخ سعد الخثلان)

[YouTube](https://www.youtube.com/watch?v=S-6HokBGPWM) - حكم أسهم الشركات المختلطة - الشيخ سعد الخثلان

اراء القرضاوي وابن العثيمين حكم تداول في الأسهم المختلطة

[dorar.net](http://dorar.net) (حُكْمُ أَسْهُمِ الشَّرَكَاتِ - الموسوعة الفقهية - الدرر السنية

[al-qaradawi.net](http://al-qaradawi.net)) القرضاوي: واجبنا نشر الأمل بانتصار الحق، | موقع الشيخ يوسف القرضاوي

راي هيئة الراجحي المالية في الأسهم المتوافقة والغير متوافقة

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1298654>

(الفوزان عبدالعزيز) حكم المضاربة في الأسهم المصنفة على أنها مختلطة

<https://www.youtube.com/watch?v=8Kj3xo8qMs>